مختـــــارات مـن
المجلـة الدوليــة
للصلـــيب الأحمـــر

المجلد 94، العدد 888، شتاء 2012

مقابلة مع
بيتر ماورير

رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

Thierry Gassmann, ICRC.

درس "بيتر ماورير" التاريخ والقانون الدولي في بيرن، حيث نال درجة الدكتوراة. والتحق في 1987 بالسلك الدبلوماسي السويسري وتقلد منذ ذلك الوقت عدة مناصب في بيرن، وبريتوريا، ونيويورك. عُين في 2000 سفيرًا ورئيسًا لشعبة الأمن البشري بالإدارة السياسية التابعة لوزارة الخارجية السويسرية في بيرن، وفي 2004 أصبح سفيرًا ومندوبًا دائمًا لسويسرا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. عُين السيد "ماورير" وزيرًا للدولة للشؤون الخارجية في بيرن في يناير/ كانون الثاني 2010. وخلف "جاكوب كالينبرغر" كرئيس للجنة الدولية للصليب الأحمر في 1 يوليو/ تموز 2012.

يمعن السيد "ماورير" في هذه المقابلة النظر في التاريخ الثري للجنة الدولية للصليب الأحمر، وينقل فكرته عن تطور المنظمة، ويعرض وجهة نظره بشأن التحديات المستقبلية التي تواجه قطاع العمل الإنساني واللجنة الدولية بشكل خاص.[1]

: : : : : :

ما أهمية هذه الذكرى الـ150 في رأيك؟

تمثل الذكرى المائة والخمسون لإنشاء اللجنة الدولية فرصة مهمة في تاريخ اللجنة لإمعان النظر في التوجه المستقبلي لها. ورغم أن مؤسسي اللجنة الدولية كانوا يستشرفون إنشاء منظمة خيرية دولية يمتد نشاطها عبر عدة قارات، فمن المؤكد أنهم لم تكن لديهم فكرة في ذلك الوقت عن فيض التضامن الذي ظهر في العقود التالية تجاه الجرحى والمرضى في ميادين المعارك، وأسرى الحرب المحتجزين بعيدًا عن بلدانهم الأصلية، وملايين المدنيين المتضررين من جراء النزاعات المسلحة. وهي رؤية وحركة إنسانية امتدت على مدار مائة وخمسين عامًا، وتواجه تحديات عديدة، وتقدم إسهامات فريدة لتخفيف وطأة النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى على السكان المستضعفين.

أعلم تمامًا، بحكم دراستي للتاريخ، أن الذكرى المائة والخمسين لمنظمتنا ليس لها مدلول رئيسي موضوعي: فالأحداث المهمة في التاريخ لا تقع بطبيعة الحال بسبب تاريخ ميلاد منظمة أو شخصية. ولكن هناك قوة للرقم الرمزي الذي يشير إلى وجود أجيال من الخبرة لا بد من تسجيلها. يزودنا التاريخ بأعين ناقدة يمكن أن ننظر إلى المستقبل من خلالها. وتتيح لنا هذه الذكرى فرصة لفهم هويتنا وأصولنا وإجراء تحليل شامل لما أنجزناه في الماضي من أجل رسم طريقنا نحو المستقبل والاستعداد بشكل أفضل للتحديات المقبلة. ويتعين علينا محاولة تحديد المجالات التي يرجح أن تكون بالغة الأهمية لعملنا في السنوات المقبلة، بحيث تتسم مواجهة اللجنة الدولية للأزمات الإنسانية وقدرتها على الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة بمزيد من الدقة والفاعلية. وبدلاً من تحويل الذكرى المائة والخمسين إلى مناسبة لتهنئة النفس، يجب أن تصبح وقتًا للتفكير في المستقبل وتجديد العهد. وفي النهاية، فإن الدافع وراء عملنا لم يتغير منذ كُتبت الصفحات الأخيرة من الكتاب الرائد لهنري دونان "تذكار سولفرينو"، وإنما الذي يتغير هو كيفية مواءمة المنظمة لمواجهتها لأنماط العنف المختلفة والسياقات المختلفة. ولذلك فإنني أرى أن الذكرى "150" تمثل رمزًا قويًا يجب أن يدفعنا إلى التأمل وتعديل أسلوب الاستجابة للاحتياجات، وفي إطار هذا، استخلاص آراء وطاقات جديدة من أجل المستقبل.

1 أجرى هذه المقابلة «فينسنت بيرنارد»، رئيس التحرير و«إلفينا بوثليت»، محررة مساعدة، في المقر الرئيسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف، في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2012.

كيف تصف تطور هوية اللجنة الدولية؟

ما أثار دهشتي خلال الشهور الأولى من عملي بالمنظمة هو الهوية القوية التي يتمتع بها أسلوب عملنا والتي تقوم على أساس التصميم على الوقوف إلى جانب الضحايا، وترسيخ العمل استجابة للاحتياجات وليس الأجندات السياسية، ومواءمة الاستجابة الإنسانية وفقًا للسياق، والمزج بين أنشطة المساعدة والحماية والوقاية. يتأثر السكان في حالات النزاعات المسلحة بالعنف المسلح والنزوح باعتبارهما نتيجة مباشرة للقرارات التي تتخذها الأطراف المشاركة في هذه النزاعات. وترتبط أنشطة المساعدة والحماية والوقاية ببعضها البعض في هذا السياق بلا شك. فلن يستطيع أحد توفير مساعدة أو حماية إلى جماعات مستضعفة بدون التطرق إلى دور الأطراف المتحاربة والسياسات التي تنتهجها تجاه هذه الجماعات. ومع ذلك، فكما رأينا على مدار السنوات الأخيرة، فإن أطراف النزاع المسلح تكون أكثر استجابة لتقديم مساعدات الإغاثة من مراقبة وتدقيق سياساتها تجاه المدنيين. ورغم أن برامج المساعدة تتطلب في أغلب الأحوال خدمات لوجيستية وقدرات تشغيلية ضخمة، فإن استراتيجيات الحماية هي التي تكون قادرة على ضمان الوصول الفوري وبدون معوقات إلى السكان الذين يواجهون الخطر. وإن ربط المفاهيم المختلفة بطريقة مناسبة سيستمر كتحدٍ كبير، إلا أنه يمثل أيضًا فرصة لمنظمتنا.

ثانيًا، هناك حاجة أيضًا إلى دراسة متأنية للأشياء التي نعرِّفها كعناصر محورية في عمل اللجنة الدولية. فقد رأينا في السنوات الأخيرة أن اللجنة الدولية تعمل أثناء حالات العنف غير النزاعات المسلحة بالمعنى الدقيق للكلمة- وبمعنى آخر تلك الحالات التي لا ترقى إلى المستوى اللازم لتطبيق القانون الدولي الإنساني ولكن تتميز بأشكال أخرى من العنف وتخضع للقانون الوطني وقانون حقوق الإنسان. ونجد أنفسنا نعمل بشكل متزايد في سياقات هشة خارج نطاق النزاعات المسلحة، وأدعم التفكير الذي أدى إلى هذا التوجه. ففي الوقت ذاته، يبدو الانطباع بأن عدد النزاعات المسلحة أصبح أقل، مضللاً بالنسبة لي: فقد أثبت لنا الماضي القريب فكرة مغايرة تمامًا لهذا. بل على الرغم من أن هناك بالتأكيد عددًا أقل من النزاعات المسلحة التقليدية بين الدول، فإن تحليل الحالات التي نعمل فيها حاليًا يوضح أننا في سبيلنا نحو مستقبل يمكن أن يشهد استمرارًا أو حتى زيادة في النزاعات التقليدية بين المحاربين المسلحين أي الدول والأطراف من غير الدول، وما يتضمنه ذلك من أنماط للنزاعات كنا نظن أنها اندثرت قبل عدة سنوات.

لذا أعتقد أنه من المحتم التركيز على أصل ومحور مهمة اللجنة الدولية وهي النزاعات المسلحة وحالات العنف والعمل على حماية السكان المدنيين. وتتضمن مجالات النشاط الأساسية الصحة والمياه والصرف الصحي بالإضافة إلى الغذاء والتغذية في المجتمعات الهشة، وهو أمر منطقي للغاية. وبجانب هذه الأنشطة المحورية، نعي تمامًا أن العالم أكثر تعقيدًا وأن المشكلات متداخلة وأنه لا توجد حدود صارمة بين مجال مواضيعي ومجال آخر وأن علينا أن نتحلى بالمرونة، كما كان الحال في الماضي، بحيث يتسنى لنا توجيه عملنا نحو الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحًا. وإن انطباعي، بعد عدة شهور من تولي رئاسة اللجنة الدولية، أننا نسير بخطى حثيثة نحو الهدف وأن أنشطتنا تلتزم بالمحور الرئيسي لمهمتنا.

كيف ترى علاقات اللجنة الدولية مع باقي المجتمع الإنساني؟

شهد المجتمع الإنساني والعاملون به ومنظماته تغيرات واسعة على مدار العقود الأخيرة. فنرى عددًا كبيرًا من المنظمات الإنسانية، أو على الأقل تلك المنظمات التي تدعي أن لها مهمة أو دعوة إنسانية. وأعتقد أن علينا أن نحاول بطريقة أكثر جدية تحديد علاقاتنا مع هذه المنظمات بصورة أوضح، سواء كان ذلك من خلال تعاون أوثق إن أمكن أو تأكيد أوضح لما نتمتع به من تميز، ويعتمد هذا على السياقات ذات الصلة. وقد أقرت اللجنة الدولية في السنوات الأخيرة، في استراتيجيتها للفترة من 2011 إلى 2014[2]، بضرورة تحديد علاقات الشراكة مع الأطراف الأخرى الفاعلة في المجتمع الإنساني. وأعتقد شخصيًا أن اللجنة الدولية في حاجة متزايدة إلى التواصل مع الأطراف الأخرى الفاعلة، داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وخارجها، بحيث تنجح في تحقيق أهدافها ومهمتها الخاصة. ويبدو لي أن تحديد شركاء مناسبين والعمل معهم أمر مواتٍ بشكل أكبر لتحقيق المزيد من الكفاءة في بلوغ هدفنا المتمثل في الوصول إلى الضحايا.

Thierry Gassmann, ICRC.

وفي ما يتعلق بأنشطة المساعدة والحماية، أرى، كقاعدة لا بد من الالتزام بها، أن علينا بالتأكيد تكثيف نشاطنا في المناطق التي تحقق اللجنة الدولية فيها قيمة مضافة واضحة في مساعدة السكان المستضعفين وحمايتهم، ولا سيما لتحقيق الوصول إلى الفئات الأكثر تضررًا. ويصبح من الضروري، مع تزايد عدد المنظمات، تنسيق المساعدات بحيث يحصل الضحايا على المساعدات في الوقت المناسب وفي الأماكن الأكثر احتياجًا. والأمر الجديد هو ضرورة إجراء مناقشات واتصالات مع هذه المنظمات الأخرى لفهم ما تقوم به من أنشطة، والتفكير في المجالات التي قد يكون التعاون فيها ممكنًا أو ضروريًا والمجالات المميزة لكل منظمة منا. وهناك ضرورة أيضًا للتفكير في الطرق المثلى للمشاركة في تعبئة الموارد المطلوبة لصالح الضحايا والاستجابة لمخاوف الجهات المانحة من عدم إمكانية تنسيق

2 ملاحظة للمحرر: انظر استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2011-2014: تحقيق نتائج مميزة لصالح الأشخاص المحتاجين، متاحة على http://www.icrc.org/ara/resources/documents/publication/p4050.htm (آخر زيارة للموقع في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012).

المساعدات بكفاءة.

وقد تختلف درجة التعاون حسب كل سياق أو مجال نشاط. وقد تأكد هذا لدي بوضوح أثناء زيارتي لسورية. وأسوق هنا مثالين فقط، الأول: لاحظت أثناء زيارة مستودع للمساعدات الغذائية أن المواد المقدمة لتوزيعها على السكان السوريين كانت تُوضع مع بعضها البعض وتُنظم حسب المنظمة المعنية (أي مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعية الهلال الأحمر القطري). أليس من المفيد تعزيز التعاون بحيث يمكننا الاتفاق على الاحتياجات الأكثر إلحاحًا والطرق المثلى لتوزيع هذه المساعدات؟ الثاني: أجريت مناقشات في ذلك اليوم تحديدًا مع السلطات السورية حول مسألة زيارات السجون. وكان من بين الأسئلة التي اهتمت السلطات بطرحها الجهة التي ترفع إليها تقارير اللجنة الدولية. إن ضمان سرية التقرير والتوصيات المقدمة إلى السلطات أمر مهم للحصول في المقابل على الشروط التي تحتاجها اللجنة الدولية مثل إجراء مقابلات فردية وإعداد قوائم شاملة بالمحتجزين وتكرار الزيارة لأماكن الاحتجاز نفسها وغير ذلك. فعلى النقيض من المثال الخاص بالمساعدات الغذائية، من الضروري في هذه الحالة اللجوء إلى التعاون الثنائي مع السلطات. وأرى أن هذين مثالين حقيقيين على كل من الحاجة إلى التعاون بين اللجنة الدولية والمنظمات الأخرى وحدود هذا التعاون.

ولن يتم هذا التعاون، من وجهة نظري، على مستوى ميداني عملي فقط. فلكي نعمل مع بعضنا البعض بشكل جيد، علينا أن نعرف مجالات التعاون وحدود هذا التعاون. ولدي في هذا الصدد دور أنهض به على المستوى الاستراتيجي. وتتعلق المسألة بإجراء مناقشات مستفيضة مع الشركاء الرئيسيين والمشاركة بصورة منتظمة مع منظمات غير حكومية مثل أطباء بلا حدود، أو أوكسفام أو إنقاذ الطفولة، والتعاون مع المنظمات الإنسانية الرئيسية مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبطبيعة الحال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ما الذي تنفرد به اللجنة الدولية حاليًا؟

تكمن خصوصية اللجنة الدولية في مهمتها المحورية. فقد كان من المسائل التي شغلتني بدرجة كبيرة أثناء أولى مهامي في الميدان ما إذا كان عمل اللجنة الدولية على أرض الواقع يمكن التعرف عليه بصورة واضحة وربطه بالمهام الرئيسة للمنظمة وهويتها؟ وهل ما نقوم به يتسق بشكل مناسب مع مهمتنا؟ هناك مجالات من النشاط تبدو بالنسبة لي مهمة من الناحية الاستراتيجية. فلا يمكن أن أتخيل على سبيل المثال ألا يكون للجنة الدولية في المستقبل رؤية شديدة الوضوح ومعرفة شديدة التطور في مجال المساعدات الطبية وتقديم الخدمات الصحية في أوقات الأزمات. ولا يمكن أن أتخيل بالمثل أن اللجنة الدولية لا تملك قوة شديدة في كافة المسائل المتعلقة بحماية المحتجزين: فالمستشفيات والسجون من الأماكن التي ينبغي للجنة الدولية أن توجد بها. وبخلاف هذا، يمكن أن نناقش ما يشكل عملنا المحوري وما يتجاوز هذا العمل. ولما كنا نعيش في عالم تستخدم فيه كلمة "إنساني" بطريقة تضخيمية، فإن هذا يدفعني إلى تحري الدقة بشأن ارتباط ما نقوم به بمهمة وهوية واضحة للمنظمة.

يجب أن نتوخى الوضوح في القول إن كل ما نقوم به لا بد أن يرتبط بالنزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى وإننا سنواصل دائمًا رعاية الجرحى والمرضى في ميدان المعركة، ومتابعة ورصد أوضاع المحتجزين، والسعي جاهدين إلى دعم نظم رعاية صحية فاعلة والاحتياجات الإنسانية الأخرى التي يمكن أن تنقذ حياة البشر في أوقات الأزمات. وسيكون محور عملنا دائمًا توصيل المساعدات الأساسية العاجلة إلى السكان المحتاجين. وهذا في رأيي هو ما يشكل هويتنا.

أثناء زيارتي الأخيرة إلى مركز تقويم العظام التابع للجنة الدولية في كابول، بدا واضحًا لي أن ما نقوم به ليس مفيدًا فحسب بل يعد أمرًا أساسيًا بالنسبة لمهمة اللجنة الدولية في توفير المساعدة والحماية لجميع من يحتاجون إليها. يُعالج مصابو الحرب هناك وإن لم يكونوا الوحيدين. وأعتقد أنه من الضروري أن يكون هناك مركز لتقويم العظام لا يقتصر على علاج ضحايا الحرب فحسب بل يلبي أيضًا الاحتياجات الأوسع نطاقًا للمجتمع المحلي لتقويم العظام. ومع ذلك لا يزال من الضروري أن تنبع أنشطة اللجنة الدولية من مهمتها المحورية. لا أرى أي ميزة في السماح لأنفسنا بالانجراف إلى نطاق واسع للغاية من العمليات. فهذا سيحولنا إلى منظمة تنموية تقليدية. وسنكون مقصرين في حق أنفسنا وفي حق المجتمع الإنساني أيضًا إن لم ننشغل أولاً وقبل كل شيء بتحقيق مهمتنا. فالمهم هو عدم المشاركة في أنشطة ربما يستطيع آخرون أداءها بشكل أفضل.

ما هي التحديات التي تواجهها اللجنة الدولية حاليًا؟

Thierry Gassmann, ICRC.

كانت ملاحظتي الأولى أن التحدي الرئيسي الذي يواجهنا يتمثل في تأكيد وتعريف ماهية العمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز من خلال عملنا وتعاوننا مع الآخرين. واليوم وللأسف تستغل أطراف كثيرة الأزمات الإنسانية كأداة لتحقيق أهداف سياسية ليس لها أي علاقة بالعمل الإنساني على الإطلاق. ويجب أن يدفعنا هذا إلى حشد جهودنا لنشرح

لشركائنا والمستفيدين من المساعدات والمجتمع الدولي والجهات المانحة ما نعنيه بالعمل الإنساني المحايد والمستقل وغير المتحيز. ويجب أن نكون أكثر وضوحًا بعض الشيء في شرح المبادئ الأساسية ورفع مستوى الوعي بها. فعلى سبيل المثال أشعر بالقلق الشديد حيال العمل الطبي. فعندما نرى كيف يُساء استخدام المستشفيات وتُحول إلى مراكز عسكرية أثناء النزاعات، والتهديدات المتزايدة بشكل غير مسبوق والموجهة إلى العاملين في المجال الطبي والأطباء، أعتقد أن هناك حاجة إلى التأكيد وإعادة التأكيد على أن مركبات الإسعاف والمرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي يجب ألا يتعرضوا لأضرار أو يتم التدخل في عملهم. وقد أثبتت النزاعات الأخيرة التي سجلتها وسائل الإعلام أنه حتى في أوربا يعتقد بعض السياسيين أن هناك ضحايا "يستحقون الرعاية" وضحايا "لا يستحقون الرعاية"- البعض الذين يستحقون العلاج والآخرون الذين يستحقون الحصول على اهتمام أقل. لذا أعتقد أن التحدي يتمثل في توضيح المعنى الحقيقي للعمل المستقل وغير المتحيز والمحايد وأهمية احترام النهج القائم على المبادئ في الوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة.

ثمة تحدٍ آخر مهم ينبع من السيادة التي تتمتع بها الدول. وأجد من قبيل التطورات الإيجابية للغاية رغبة الحكومات في تأكيد قيادتها في بلدان عديدة: يجب تعزيز الحكم وسيادة الدول بحيث تتمكن الدول من معالجة مشكلاتها بنفسها. وللأسف، يمكن أن تتحول هذه الأمنية أيضًا في بعض الأحيان إلى رغبة في ممارسة مزيد من السيطرة على منظمات مستقلة لأسباب سياسية أو بغرض استبعاد تقييم أو إعانة مستقلة. ويكون من الضروري جدًا في هذا السياق أيضًا أن تتفهم الدول والأطراف من غير الدول أهمية العمل الإنساني المستقل كحجر الزاوية لنهج محايد وغير متحيز. ورغم أن الحكومات قد تراعي بشكل جيد إدماج برامج الإغاثة والتنمية الهادفة في الأجندات السياسية وأجندات فرض السلام كما هو الحال في الصومال، فمن الضروري لها أيضًا أن تحترم سلامة العمل الإنساني المستقل الذي يقدم مساعدات تنقذ الأرواح لكافة الفئات المحتاجة بغض النظر عن انتمائها السياسي. يتعين على اللجنة الدولية أن تتمكن من الوصول إلى الفئات المستضعفة بطريقة فاعلة في الحالات التي تعجز فيها الحكومة أو الائتلافات الدولية عن فرض سيطرتها

هناك العديد من المواضيع الأخرى. سأواصل الاعتقاد أن الرابطة بين الوصول للضحايا والأمن لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا، وإن كنت أدرك صعوبة قياس مسألة الوصول بصورة موضوعية. وعلينا أن نعترف اعترافًا ذاتيًا أن هناك اليوم منظمات إنسانية أكثر تنفذ أنشطتها وأن هناك مساعدات أكبر تُقدم: وإن كانت هناك مجالات استراتيجية تعاني من وطأة الضغوط. وهذا ما يشغلني في الجانب الأكبر. تُوجه الضربات إلى صميم واحدة من السمات الأساسية وجوانب القوة التي تتمتع بها اللجنة الدولية- وهي قربها من النزاعات والضحايا وحملة السلاح. وحين يتعرض هذا القرب للتشكيك أو الخطر، فإنه يؤثر علينا أكثر مما يؤثر على منظمات أخرى. فهناك وكالات تؤدي عملاً رائعًا، إلا أنها لا تتطلع إلى الاقتراب من الميدان ومن الضحايا ومن حملة السلاح. وهي لا تتعرض للخطر في أماكن لا يمكن الوصول إليها وهي أقل عرضة للهجمات. فإذا كانت ثمة منظمة ترصد الأنشطة من مقرها الرئيسي وتفوض مسؤوليتها إلى منظمات غير حكومية محلية، فإنها تكون أقل تأثرًا بشكل مباشر بالهجمات وتقلص فرص أداء العمل الإنساني. إنه الأمر يختلف بالنسبة لنا تمامًا. ومن مواطن القوة والتقاليد العظيمة التي تتمتع بها اللجنة الدولية حوارها مع كافة أطراف النزاع وقربها من

الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية. ويجب ألا نترك أنفسنا لننزلق في منطق الخوف الذي يعني السماح للشخص الذي يهاجمنا بأن يملي علينا ما يجب أن نفعله. وإن ما يثير إعجابي دومًا باللجنة الدولية وأنا أنظر إليها من الخارج ولا يزال يثير إعجابي منذ انضممت إليها هو القدرة على التفاوض وتشجيع الأطراف المعنية على تغيير سلوكها. وأعتقد أن علينا مواصلة الدفع بأنفسنا قدمًا في هذا الاتجاه.

وينبغي لي أن أقول إنني أشعر بسعادة بالغة لما نجحنا في تحقيقه في شمال مالي على سبيل المثال. فكان بإمكان الحكومات أن تقول منذ شهور عدة: "إن العمل في هذه الظروف ضرب من ضروب المستحيل، وأمر بالغ الخطورة، ولا يمكن العمل في هذه المناطق في ظل المصاعب التي تحدق بالحوار مع كافة المقاتلين". ولكننا سعينا إلى إقامة اتصالات، وعملنا جاهدين على التفاوض بشأن ترتيبات أمنية. وهذا من وجهة نظري مثال جيد على كيفية الاستجابة لتحدي الوصول إلى الضحايا.

تحدثنا عن التحديات الخارجية. فما هي بعض التحديات الداخلية التي تواجه اللجنة الدولية؟

تحولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى منظمة دولية كبرى على مدار المائة وخمسين عامًا المنصرمة، ويعمل بها اليوم أكثر من 13000 موظف في أكثر من ثمانين بلدًا. وتغطي مهمة اللجنة الدولية عددًا من المجالات بدءًا من الصحة ومرورًا بالتغذية والبحث عن الأشخاص المفقودين إلى رصد مراكز الاحتجاز، وذلك عند المقارنة بالمنظمات الدولية الأخرى. ويتطلب حجم ونطاق أنشطة من هذا القبيل هيكلاً إداريًا راسخًا ومرنًا لكي تتمكن المنظمة من العمل في بعض من أكثر البيئات إلحاحًا في العالم. وإذا نظرنا إلى وضع اللجنة الدولية منذ بضع سنوات فقط، فسنجد أن المنظمة أصبحت أكثر فطنة وبراعة في عملية الإدارة بها، ولا سيما من خلال استخدام التقنيات الذكية، وإن كان عليها بالتأكيد اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه.

لست ممن يعتقدون أن الحلول الإدارية الرئيسية تتأتى من التقنيات الحديثة، ولكنني أعتقد أن التقنيات الحديثة يمكنها أن تدعم الحلول الإدارية الجيدة. فأرى على سبيل المثال أن منظمة تنفق أكثر من 170 مليون فرنك سويسري[3] سنويًا على مواد المساعدة على مستوى أربع قارات يجب عليها إضفاء صفة الطابع المهني على أسلوب عملها بشكل أكبر من أجل إدارة هذا التدفق من المواد بأكبر قدر ممكن من الفاعلية. ويستلزم هذا إدارة قوية لسلسلة الإمداد والقنوات التي من المفترض بمرور الوقت أن تمكننا- إذا حققنا نقلة نوعية في التعامل الرقمي- من الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة بشكل أسرع وبطريقة ملائمة تركز على الهدف بصورة أكبر.

3 ملاحظة للمحرر: انظر التقرير السنوي للجنة الدولية للصليب الأحمر، قسم «تقديم مواد المساعدة في 2011»، ص: 482-483، متاح على
http://www.icrc.org/eng/resources/documents/annual-report/icrc-annual-report-2011.htm
(آخر زيارة للموقع في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012).

نحتاج أيضًا إلى التفكير مليًا في أفضل السبل للجمع بين العمل التطوعي، الراسخ في المجتمع الإنساني على مستوى العالم، وبين إضفاء الصفة المهنية على العمل الإنساني في المستقبل. ومن عناصر القوة التي يتمتع بها المجتمع الإنساني أنه لا يزال يعتمد على المتطوعين في كل مكان، خاصة في أوقات الطوارئ. أتعجب في رحلاتي من رؤية عدد المتطوعين الذين يعملون على دعم العمل الإنساني. وتزداد النزاعات تعقدًا في الوقت ذاته، وتتطور شبكة المنظمات بشكل متزايد، وتتسع التوقعات الخاصة بمساءلة العاملين في المجال الإنساني بشكل مستمر. لدينا تحديات وقضايا صعبة نواجهها، وأطر قانونية شديدة التعقيد نتعامل معها. لن نكون في وضع يسمح لنا بالتعامل مع هذه العوامل بدون إلحاق العاملين في المجال الإنساني على كافة المستويات بدورات تدريبية أكثر تخصصًا وتركيزًا وفاعلية.

وأخيرًا، إذا كنا نرغب في تحسين العمل الإنساني بشكل أكبر في المستقبل- خلال خمس أو عشر سنوات- من أجل تعزيز إدارة وقيادة العمل الإنساني وإضفاء الصفة المهنية عليها، فلا يمكن لنا أن نغفل تحويل عملنا إلى صورة رقمية من خلال برامج إلكترونية، واستخدام طرق أسهل لتبادل المعلومات، والتكنولوجيا الحديثة. وإن ربط موظفي منظمة ما بشبكة سيجعل من الممكن بمرور الوقت الربط بين المعرفة الميدانية والقدرة القانونية للمنظمة في مجالات المساعدة والحماية. وما دمنا نعمل في شكل قوالب هرمية، فعلينا أن نخضع أنفسنا للقيود المؤسسية. ولكن إذا استغللنا السنوات القليلة القادمة في الاتصال بشكل أفضل وإقامة روابط على المستوى الداخلي ومع شركائنا الرئيسيين، فأعتقد أن هذا سيساعد على تقوية المنظمة.

كيف ترى دور اللجنة الدولية في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؟

حين بدأت العمل باللجنة الدولية وحتى قبل ذلك، حين كنت أنظر إليها من الخارج، كنت أعتقد دائمًا أن الانتماء إلى حركة يمثل عنصر قوة كبيرة وامتيازًا عظيمًا للمنظمة. إنه شيء أمعن التفكير فيه. ولا أعتقد أن التفرد والتميز في العالم يمثل ميزة في حد ذاته. لدينا مكاسب هائلة نحققها عن طريق الاستخدام الجيد لعدم تفرد منظمتنا التي تنتمي إلى أسرة متماسكة وبيئة داعمة. وأرى أن علينا الاستثمار في العلاقات داخل الحركة.

هناك شيئان ندركهما جميعًا. هناك حالات اليوم تستحق فيها الجمعيات الوطنية وعن جدارة تولي القيادة وتحرص اللجنة الدولية فيها على إقامة علاقات شراكة قوية. نعمل في أغلب الحالات والعمليات الكبيرة مع الجمعيات المحلية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وإن تعزيز هذه العلاقات يعود بالنفع المتبادل علينا. نشهد المزيد والمزيد من الجمعيات الوطنية التي لها أبعاد دولية لأنشطتها، ونهتم جل الاهتمام بالسعي جاهدين نحو تحقيق استجابة موحدة بشكل أكبر من جانب كل من يشكلون جزءًا من الأسرة نفسها ومن يعملون على أساس المبادئ نفسها. وفي إطار سعينا لتحقيق هذا، ليس من الضروري دائمًا أن تكون لدينا آلية معقدة أو آليات تنسيق معقدة من أجل اتخاذ القرارات- ولكن علينا أن نتحدث إلى بعضنا البعض، وعلينا أن نرى ما إذا كنا نسير في الاتجاه نفسه، وما إذا كانت لدينا رؤية مشتركة،

ونحتاج إلى ترتيبات تتم مواءمتها وفقًا للسياقات المختلفة. وعلينا أن نكيف قوة هذه الحركة وفقًا للسياقات المعينة.

Thierry Gassmann, ICRC.

تبرز وقائع المؤتمر الدولي الأخير للصليب الأحمر والهلال الأحمر المجالات والقرارات الرئيسية للحركة التي تهتم بها اللجنة الدولية اهتمامًا كبيرًا. وتقتضي مصلحتنا تمامًا الاستفادة من الهياكل القائمة لتوسيع قاعدة من يدعمون مجالات الاهتمام الرئيسية هذه. وبالتالي هناك مجموعة كاملة من المجالات التي أرى فيها ميزة كبيرة في الانخراط في المزيد من التعاون الاستراتيجي على أرض الواقع. أرى في الحركة فرصة لعمليات مشاركة وانخراط على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وسألزم نفسي بالتأكيد بضمان استمرار اللجنة الدولية في نشر وتعزيز هذا المنظور في المستقبل.

ما هي رؤيتك للدبلوماسية الإنسانية؟

حين أتحدث عن العمليات وتطوير القانون والسياسة الإنسانية، لا أرى فيها مجالات منفصلة. فالسياسة الإنسانية تتألف من برامج دبلوماسية تستخدم لتعزيز اهتماماتنا وأعمالنا. وبالتالي، إذا توجهت إلى بلد أو مؤتمر دولي، فإنني أتوجه إلى هناك لإحداث صلة بين المناقشات التي تتم في هذه المؤتمرات- في الأمم المتحدة وداخل حركة عدم الانحياز ومؤتمر أفريقيا لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر- وأتوجه إلى هناك أيضًا للتعريف بعمليات اللجنة الدولية والحصول على دعم لتطوير القانون والحصول على تأييد لما نقوم به. كان يضايقني دائمًا في الوظائف السابقة التي شغلتها أن يكون هناك داخل دبلوماسية الدول انقسام وانفصال بين المجالات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف. يجب علينا أن نتلافى وجود هذا الانفصال في ما يتعلق بالدبلوماسية الإنسانية. لا توجد دبلوماسية إنسانية مجردة تُباشر في مناقشات دبلوماسية وسياسية مجردة وفي قاعات المؤتمرات الافتراضية.

يتمثل التحدي الكبير للدبلوماسية الإنسانية في تعزيز العمل الإنساني الميداني عن طريق المشاركة في المنتديات الدبلوماسية التي تكون السياقات الإنسانية على جداول أعمالها. ويتمثل التحدي في استخدام الدبلوماسية الإنسانية في الحصول على الدعم السياسي المطلوب للعمليات على أرض الواقع. وأعتقد أن هذه الديناميكية لا بد من إيجادها والحفاظ عليها وتطويرها. ونحن كممثلين للجنة الدولية، يُنصت إلينا باهتمام عندما نحضر مؤتمرًا دوليًا ونتحدث عن الواقع في الميدان. ونستطيع تعزيز عملنا على أرض الواقع بصورة كبيرة عندما نحصل على دعم سياسي لعملنا الإنساني. وتعني الدبلوماسية الإنسانية القدرة على دخول هذه الدائرة التي تحقق التعزيز المتبادل بين العمليات وتعزيز القانون والمناقشات الدبلوماسية والسياسية.

ماذا عن الحوار مع الأطراف المسلحة؟ كيف يمكن أن نحثها بشكل أفضل على احترام القانون الدولي الإنساني؟

أعتقد أن الحديث مع جميع حملة السلاح يمثل حجر الأساس بالنسبة لهذه المنظمة. ولا يعني "الحديث" مجرد التفاوض على الوصول الميداني والترتيبات الأمنية بغرض تقديم المساعدات بل يعني أيضًا السعي إلى التأثير على السلوك: صقل الحجج ونشر القيم والمعايير المهمة. وأعتقد أننا في هذا السياق الوقائي والتربوي يتعين علينا أن نفكر بعض الشيء في أفضل أسلوب للسلوك. وأعتقد أن علينا أن نتجنب تلقين الدروس كما يفعل مدرسو المدارس، بل أن نحاول توقع قنوات الاتصال وأي الحجج يمكن أن نستخدمها. ربما كنا نظن لبعض الوقت أن أفضل الطرق للتعامل مع الجماعات المسلحة والتأثير على سلوكها هو استخدام المنتجات نفسها والحجج نفسها وأن كل ما علينا هو تكرار شيء معين عدة مرات لنثبت لها أننا على صواب. لا أعتقد أن عملاً من هذا القبيل يمكن أداؤه على هذا النحو. بل على العكس علينا أن نقر أننا لن ننجح إلا إذا فهمنا الجماعات المسلحة وطريقة تفكيرها وما هي مشكلاتها وإذا كنا نستطيع مواءمة حججنا بدون تعديل قيمنا ومعاييرنا واهتماماتنا. وهذه بالأحرى مناقشة عن الأساليب والممارسات العملية وليس لدي إجابات فورية. ولكنني أدرك أن هذا البعد يحتاج إلى مزيد من التحسين.

ما هي أهم التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني اليوم؟

بجانب أنواع التفويض التي تلقيناها في المؤتمر الدولي الأخير والتي نعمل على أساسها أصلاً، هناك قضايا متعلقة بتعديل المعايير بما يلائم الواقع. تتغير طبيعة وأنواع النزاعات، وتتطور خصائص الأطراف المشاركة في هذه النزاعات، وتشهد ساحات القتال التي تندلع فيها الأعمال القتالية المسلحة طفرة في ظل ضغط التكنولوجيا الحديثة والطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها حروب اليوم. وهذا يشبه ما كنت أقوله للتو عن التفاعل بين عمليات الشؤون القانونية والدبلوماسية الإنسانية. علينا الانتباه إلى المشكلات الجديدة فور ظهورها والتصدي لها من خلال التأويلات والتعقيبات القانونية أو تطوير القانون إذا لزم الأمر. لذا لا بد أن يكون هناك جهد مستمر من حيث توضيح القواعد على النحو الذي تنطبق به على النزاعات الحالية.

إذا كان افتراضي الأول صحيحًا- وهو أننا في السنوات المقبلة سنستمر في مواجهة عدد ضخم من النزاعات التقليدية بين كيانات مسلحة من الدول ومن غير الدول، فسيكون من الضروري عندئذٍ توضيح القواعد الحالية التي وُضعت لأغلب القوات المسلحة التقليدية التابعة للدول والتي تشارك في نزاع متكافئ. وتتضمن الأولويات عدم النظر إلى التحديات القانونية باعتبارها قضايا مجردة نسبيًا بين الأكاديميين بل الانتباه إلى احتياجات الحماية والمشاركة فور ظهورها على أرض الواقع. ويتعين على اللجنة الدولية أن تكون قادرة على تقديم إجابات دقيقة للغاية عندما تسأل جماعة مسلحة أو قائدًا عسكريًا عن كيفية الامتثال للالتزامات الخاصة بالتدابير الاحترازية ومبدأ التناسب والاستهداف أثناء سير العمليات العدائية. ورغم أن ثمة رأيًا قانونيًا معروضًا في عشرين صفحة مهم في تطوير عقيدة اللجنة الدولية، فإنه لن يكون الأكثر نفعًا في هذه الظروف. نحتاج إلى أن نكون قادرين على أن نعرض بلغة بسيطة الأسباب التي تعطى معنى للامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني من الناحية القانونية والأخلاقية والمهنية.

هل هناك حاجة للمزيد من نشر القانون الدولي الإنساني؟

النشر والمواءمة والتفسير- كلها تحديات كبيرة في واقع الأمر. وأعتقد أنه من الضروري في حقيقة الأمر أن نكون قادرين على شرح القانون بشكل عملي. ويتعين علينا أن نكون قادرين على الإجابة عن الأسئلة المشروعة التي يطرحها حملة السلاح وأن نشرح لهم كيف يجب أن يكون سلوكهم. ومن الضروري أيضًا الاستفادة من الظروف التي ربما لم تُستشرف عند وضع القانون الدولي الإنساني. فقد تحول سير العمليات العدائية في المناطق الحضرية على سبيل المثال إلى مشكلة حقيقية. وكيف نستجيب لقائد عسكري ليس بالضرورة سيئ النية ولديه أسئلة مشروعة متعلقة بالعمليات الميدانية؟

وبصرف النظر عن أنواع التفويض التي تتضمن تطوير القانون واستكشافه، من الضروري ضمان عودة قدرتنا القانونية بالنفع على المستوى الميداني. ومن ثم هناك تحديات واضحة ومجالات موضوعية: فالجميع يتحدث عن الحرب السيبرانية واستخدام الطائرات بدون طيار والروبوتات في العمليات العدائية وما إلى ذلك، لذا كان لزامًا علينا أن نحافظ على غايتنا في المناقشة حول تطوير القانون والتفكير في ما إذا كان من الضروري التوفيق بين هذه الظواهر الجديدة ومجموعة القوانين القائمة، وكيفية تحقيق هذا إذا كان الأمر كذلك. هناك جهد ينبغي بذله لتحديد إمكانيات العمل. ويمكن للمرء تحديد الثغرات أو القول بإن القانون واضح بشكل كافٍ. ولكن يمكن للمرء أيضًا أن يقرر أنه من الضروري الحصول على قدر من التعليم لتوضيح كيفية انطباق القانون بدقة وأي من أحكام القانون الحالي يرتبط بالظواهر الجديدة كما نراها. ومن المهم أن يكون للجنة الدولية رأي في هذه المسائل.

وأخيرًا من الضروري التأمل في كيفية رغبة اللجنة الدولية في التواصل مع الدول في مجال تطوير القانون وتفسيره. منذ وصلت إلى اللجنة الدولية، يخبرني ممثلو الدول أن الحكومات مهتمة بشكل متزايد بالمشاركة في تطوير القانون وتفسيره. ويتطلب هذا حوارًا متواصلاً وشفافًا مع الأطراف السامية المتعاقدة. ويتعين علينا ابتكار طرق جيدة للتواصل مع الدول تضع في الاعتبار طريقة رؤيتها للأمور. وهي في النهاية الأطراف الموقعة على

الاتفاقيات. ولا أرغب بالتأكيد في أن يُفهم هذا على أنه موقف دفاعي. فاللجنة الدولية، من وجهة نظري، تتحمل مسؤولية اتخاذ زمام المبادرة في هذه المسائل وإثارة تساؤلات مناسبة بطريقة مستقلة وموضوعية ودعم الصيغ التي نعتبرها الأكثر ملاءمة وفاعلية. ولكن يجب ألا نخشى اهتمام الدول ومناقشة القضايا القانونية والمبادرة بتوجيه عملية تطوير القانون. وعلى المستوى الشخصي، أنظر إلى هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة إيجابية تمامًا. ويتعين علينا أن نرحب بحقيقة وجود هذا الاهتمام. ونحتاج من ثم إلى السعي لإجراء مناقشات وتحديد مجالات الإجماع وإمكانيات العمل وربما أيضًا عدم الخوف من الجدال.